ملف

السكان القمة ٨،٢٢٢،٦٦٤ ، ولم يبدأ عملية النقصان في السكان الا عام ١٨٥١ عندما اصبح العدد ٦،٦٢٤،٩٨٥ نسمة وفي عام ١٨٦١ ازداد نقصان العدد ٥،٨٥٠،٣٠٩ ، وبلغت ذروة النقص عام ١٨٦٨ حيث اصبح العدد خمسة ملايين ونصف المليون نسمة اي مستواها التقريبي عام ١٨٠١

ولقد بدا النقص مع سنة المجاعة ١٨٤٦ بحيث فقدت ايرلندا في اقل من عشرين سنة ٥/١٦ من سكانها وان هجرتها الكلية منذ ايار ١٨٥١ حتى تموز ١٨٦٥ تعد ٩١،٤٨٧ شخصا . اما خلال السنوات ١٨٦١ – ١٨٦٥ فهي تزيد عن نصف مليون بينما هبط عدد المنازل المسكونة ٥٢،٩٩٠ بينما بين ١٨٥١ – ١٨٦١ .

وقد زاد عدد المشاريع المسكونة التي تبلغ ١٥ – ٣٠ فدانا حوالي ٦١،٠٠٠ في الفترة نفسها اما تلك التي تزيد عن ٣٠ فدانا فحوالي ١٠٩،٠٠٠ فيما هبط العدد الاجمالي للمزارع حوالي ١٢٠،٠٠٠ وهو هبوط سببه الوحيد القضاء على المزارع التي دون ١٥ فدانا يعني مركزتها.

... وطبيعي ان النقص في السكان قد ترافق بنقص في كتلة المنتجات ويكفي من اجل غايتنا ان ناخذ بعين الاعتبار السنوات الخمس بين ١٨٦١ – ١٨٦٥ التي هاجر خلالها اكثر من نصف مليون نسمة فيما هبط النقص المطلق في عدد السكان اكثر من ثلث مليون انسان .

... وان افقار ايرلندا من السكان قد انتزع مساحات شاسعة من الاراضي من الزراعة وانقص حتى درجة بعيدة انتاج التربة ، واذا كان المنتج يتناقص ايضا بالفدان نسبيا فيجب ان لا ننسى ان انكلترا قد صدرت بصورة غير مباشرة طوال قرن ونصف القرن تربة ايرلندا حتى دون ان تسمح للزراعة بالوسائط التي تمكنهم من اعادة تركيب التربة المستهلكة

... ومهما يكن من امر فان دخل المزارعين وارباحهم قد ازدادت جميعا مع النقص الحادث في السكان ... وليس من الصعب ادراك السبب في ذلك فمن جهة واحدة مع انصهار المشاريع الصغيرة بالمشاريع الكبيرة وانقلاب الاراضي الصالحة للزراعة الى اراضي صالحة للرعي تحول القسم الاكبر من المنتج الكلي الى منتج فائض . وهكذا زاد المنتج الفائض رغما عن تناقص المنتج الكلي الذي هو جزء منه . ومن جهة اخرى فان القيمة النقدية لهذا المنتج الفائض قد زادت ايضا بسرعة تفوق زيادة كتلته ، وذلك نتيجة لارتفاع اسعار السوق الانكليزية الخاصة باللحوم والصوف ، الخ.. خلال السنوات العشرين الاخيرة وعلى الاخص السنوات العشر الاخيرة (١٠) .

التمييز السياسي :

هناك ثلاث لوائح انتخابية مختلفة في ايرلندا الشمالية : الاولى منها لانتخابات البرلمان البريطاني في لندن ، حيث يمثل البلاد ١٢ عضوا. والثانية للبرلمان الايرلندي ، والثالثة للانتخابات المحلية . ومع انه معروف ان لكل انسان صوتا واحدا الا ان هذه القاعدة غير متبعة في ايرلندا الشمالية سواء للبرلمان في بلفاست او للانتخابات المحلية . فهناك اصوات دائما اكثر من الناخبين حيث لبعض الناس امتيازات في التصويت يملكون بموجبها اكثر من صوت .

وهذه الامتيازات تتعلق بالملكية وبالشهادات الجامعية . وكانت كمية الاصوات في انتخابات البرلمان سنة ١٩٦٨ قد بلغت ٢٥ الف صوت زيادة عن الاصوات التي اعطيت للبرلمان البريطاني مع ان عدد اصحاب الاصوات هو نفسه . وهذه الزيادة جاءت نتيجة لامتيازات التصويت في بلفاست، وهي بمعظمها اصوات بروتستانتية لكون البروتستانت اكثر تملكا من الكاثوليك واكثر عددا بحملة الشهادات الجامعية . كما ان هناك ربع مليون ناخب محرومون من حق التصويت ومعظم هؤلاء من الكاثوليك .

وتعتمد الانتخابات المحلية على الملكية الشخصية . وهكذا يكون الناخبون المحظوظون هم البروتستانت . وفي الاحياء التي توجد فيها اكثرية كاثوليكية يقوم البروتستانت بتوزيع هذه الاكثرية لتفقد فعاليتها

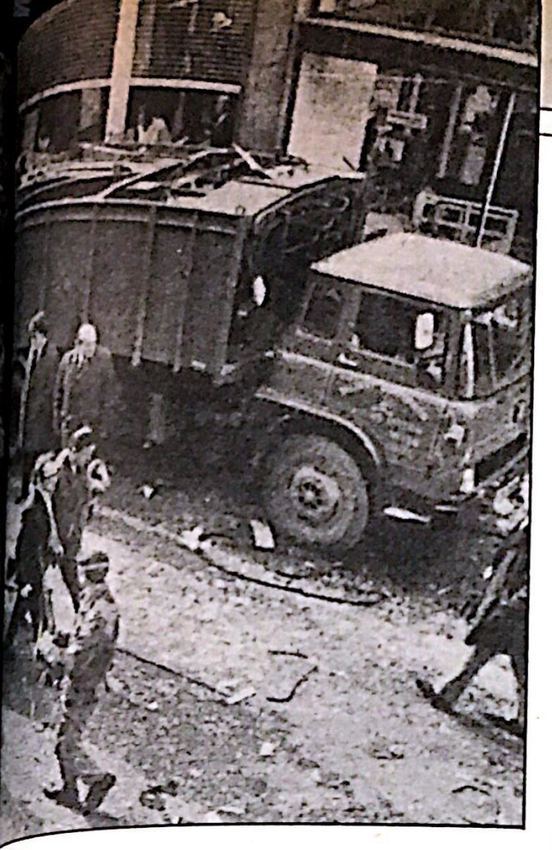

في اكثريات اكبر منها من البروتستانت . ويمكن الحصول على وقائع هذا التمييز عند مقارنة الاصوات التي تعطى لانتخابات لندن بالاصوات التي تعطى للانتخابات المحلية .

ففي سنة ١٩٦٧ كان عدد الذين لهم الحق بالتصويت مطبسا ٦٩٤،٤٨٣ بينما عدد الذين لهم الحق بالتصويت للندن ٩٠٩،٨٤١ وعدد الذين يحق لهم التصويت للبرلمان الايرلندي في بلفاست ٩٣٢،٧٢٤ وبين الذين صوتوا محليا كان الكثيرون من الذين يملكون صوتين او اكثر بموجب امتيازات خاصة بهم . وهكذا فان الحزب الاتحادي البروتستانتي يملك في المجالس المحلية ٥٧ عضوا من اصل ٦٨ عضوا بينما يشكل الكاثوليك ٤٠٪ من مجموع عدد السكان وليس لهم الا ١١ عضوا فقط .

وينص قانون الملكية على ان الذي يملك بيتا يملك صوتا اضافيا . وهكذا فان ملكية المساكن اصبحت سلاحا سياسيا بيد البروتستانت .

وكمثال على اهمية الملكية كشرط في الانتخابات نورد مثلا من لندنبري وهي ذات غالبية كاثوليكية كبيرة ، فقد قسمت المدينة الى دوائر انتخابية تضمن سيطرة البروتستانت . بنتيجة هذا التقسيم ينتخب الكاثوليك وعددهم ٢٠،١٢٩ ناخبا ، ٨ مرشحين ، بينما ينتخب البروتستانت ولا يتجاوز عددهم ١٤،٣٢٢ ناخبا، ١٢ مرشحا بروتستانتيا ، واذا علمنا ان أصحاب المؤسسات ينتخبون اكثر من مرة وبان من لا يملك بيتا ليس له حق التصويت، اتضح لنا مدى الاضطهاد السياسي الذي يعاني منه الكاثوليك وهم الاقلية الفقيرة (٤٠٪) التي لا تملك الا نسبة ضئيلة من المنازل .

فمن بين ٢٠٧ مساكن بنتها البلدية منذ الحرب العالمية الثانية ، ٥٢ منها فقط اعطيت للكاثوليك ، وهذا يعني ان من لا يملك بيتا لا ينتخب ، فاذا كان عدد من الابناء البالغين ما زالوا يسكنون في بيت ذويهم فالاب هو الذي يصوت فقط على اساس انه صاحب البيت كذلك الحال اذا كان عدد من العوائل يسكن منزلا واحدا او اذا كانوا مستأجرين . هذا

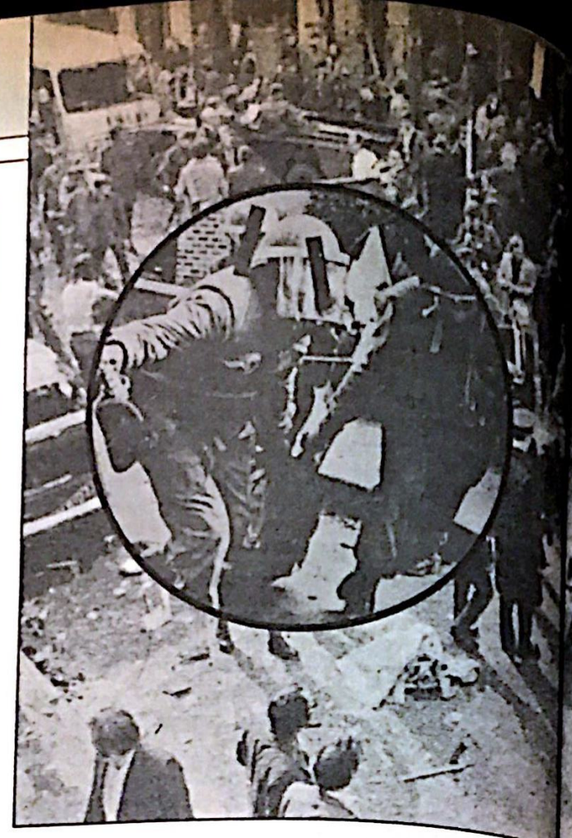

الاضطهاد المتعدد الوجوه هو الذي يفسر الاهمية السياسية لشعار حركة الحقوق المدنية التي تتزعمها برناديت ديفلين : « لكل مواطن صوت ، لكل مواطن عمل ، لكل مواطن مسكن » (١١) .

ومما زاد الطين بلة قانون سنة ١٩٢٢ الذي اعطى صلاحيات خاصة لوزير الداخلية تمنحه قدرة مطلقة على اتخاذ اي اجراء يشاء ، ويستطيع كذلك منح اي ضابط شرطة حق التصرف الكيفي دون مطالبته بتقديم تبرير او تفسير (١٢) .

وكذلك نظام التعليم الذي يحصر التعليم كله بالبروتستانت حيث توجه البرامج لبث العداء وتقوية مشاعره ضد الكاثوليك . كما ان التمييز في الاستخدام على اشده والوظائف الدنيا ذات الاجور المنخفضة تحفظ للكاثوليك ففي بلدة ارماغ ٦١،٢٪ من سكانها كاثوليك من بين ١٠٠ موظف في البلدية يوجد ٤ فقط كاثوليك وهذا ما يجعل المناطق ذات الكثافة الكاثوليكية تعاني ازمة حادة من البطالة التي بلغت في اولستر بمجملها ٧٫٥ الا انها ترتفع في المناطق الكاثوليكية حتى ٢٥٪ في بعض الاحيان(١٣).

وتذكر مصادر اخرى ان نسبة البطالة تصل في بعض الاحياء الكاثوليكية ٤٥٪ (١٤) ويزداد رقم البطالة متجاوزا الارقام السابقة حيث يذكر ان نسبة البطالة بين الكاثوليك تتراوح بين ٢٠٪ و٥٠٪ (١٥) .

التميز الطائفي واثره على الصراع الطبقي :

السمة الاساسية للوضع في اولستر هو التداخل منذ اقدم العصور بين مصالح البورجوازية الصناعية البروتستانتية ومعها كبار ملاك الارض والكنيسة وبين الاستعمار البريطاني . بينما يمثل الكاثوليك في الغالب فئات العمال الزراعيين او الملاك الصغار والحرفيين والعمال بصورة خاصة الغالبية الساحقة من العاطلين عن العمل .

اذا كان الانقسام الاقتصادي هو الجذر الاساسي للمشكلة كما تقول مجلة « الصياد » فان ما يزيد الامر تعقيدا هو تضافر الاضطهاد الاقتصادي للكاثوليك مع وجهين لا يقلان اهمية هما الاضطهاد الطائفي والسياسي . فالبروتستانت لكي يحكموا سيطرتهم التامة على البلاد (بحجة كونهم الاكثرية) لم يكتفوا ولم يكن بكليهم السيطرة على مواردها الاقتصادية وتحويل الكاثوليك الى اجراء بل كانوا في حاجة ماسة الى تدعيم هذا الوضع بشبكة من المؤسسات والقوانين الطائفية والسياسية التي تحرم الكاثوليك من ابسط الحقوق التي تزعمها الديمقراطيات البرلمانية لنفسها عادة .

فبالاستناد الى ماضي الايام الغابرة بذكرياتها واحقادها ورموزها يستمر البروتستانت في معاملة الكاثوليك كما لو ان جيمس الاول ما زال حيا يرزق وكما لو ان عصره (القرن السادس عشر) لم يتبدل برغم اربعة قرون عاصفة الا في مظاهر الاشياء .

كل سنة يحتفل البروتستانت بمسيرات كرنفالية وقرع الطبول والموسيقى بذكرى اذلال الكاثوليك وتسري هذه المسيرات كالكهرباء في عروق « الاقلية » ، **الا انها ترص في الوقت نفسه صفوف البروتستانت كطائفة متضامنة وتعيد تذكيرهم بما معناه ان سيطرتهم الراهنة تضرب عميقا في التاريخ وانها اشبه برسالة على كل جيل ان ينقلها للاخر ، مثلما تناقلتها الاجيال السابقة منذ جيمس الاول . الى كل ذلك يمكن ان نضيف توزع المجتمع البروتستانتي على شبكة من المؤسسات الدينية ((نظام أورانج)) (١٦) التي تهيمن على كل مظاهر حياته وتوجه تعليمه في مدارس لا يسمح بدخولها للكاثوليك بل هي تربط العمال والطبقة الدنيا من البروتستانت باسيادهم حتى انها تحول بكل الوسائل دون اجتماع عمال بروتستانت مع عمال كاثوليك في نقابة واحدة (١٧) .**

المنظمات والاحزاب السياسية في ايرلندا :

اولا – المنظمات القومية الداعية لوحدة ايرلندا :

أ – حركة الحقوق المدنية :

تأسست في عام ١٩٦٥ ونظمت اول تظاهرة سلمية لها في عام ١٩٦٧ ومن اهدافها العلنية :

١ – اصلاح الكيان الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في ايرلندا الشمالية بحيث تصبح للكاثوليك حقوق مساوية لحقوق البروتستانت داخل الاقليم .

٢ – العمل على تصفية مظاهر الظلم والتمييز المتمثلة في نظام المساكن والشرطة الخاصة والاستقلال المفضوح للانتخابات .

وتدعي حركة الحقوق المدنية انها لا تهتم بالاهداف التقليدية للقومية الايرلندية ، اي توحيد ايرلندا الشمالية مع ايرلندا الجنوبية او اجراء تغيير في الحدود ، وتقول ان ذلك ربما كان بمثابة هدف مثالي . ويبدو انها تقبل بوضع ايرلندا الشمالية الدستوري كجزء من المملكة المتحدة .

وقد حددت حركة الحقوق المدنية مطالبها الخاصة بما يلي :

١ – صوت واحد للشخص الواحد في الانتخابات المحلية .

٢ – ازالة الحدود المصطنعة .

٣ – وضع تشريع يمنع التمييز في الحكومة المحلية وانشاء جهاز للنظر في الشكاوى .

٤ – توزيع المساكن الشعبية على اساس نظام للنقط .

٥ – الغاء احتياطي متطوعي البوليس المسلحين الذي يعتبره الكاثوليك اداة سياسية بروتستانتية .

٦ – الغاء قانون الصلاحيات الخاصة .

وقد نفذت جميع هذه المطالب او انها في سبيل التنفيذ باستثناء